

برنامج تثبيت الاستقرار في اليمن خلاصة مترجمة لوثيقة المشروع

وصف موجز

شهدت مدينة عدن الساحلية الكبرى والتي كانت خالية من القتال الرئيسي منذ يوليو 2015 توطيد سلطة الدولة وتحسين الأمن وعودة الوزراء الرئيسيين في الحكومة المعترف بها دولياً. تعتبر عدن من قبل العديد من المحللين وأصحاب المصلحة بمثابة اختبار للسلام بعد انتهاء النزاع وبدء مرحلة الانتعاش. ورغم ذلك، مازالت الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية للمدينة هشة ومازالت الدولة تكافح لتعزيز التقدم الأمني والسياسي. تحتاج عدن وغيرها من مناطق النزاع غير النشطة دعمًا إضافيًا بهدف المساعدة في منع الانتكاسات السلبية التي من شأنها أن تؤخر بشكل خطير السلام وإعادة الإعمار وتعرض المواطنين لخطر الانتكاس في النزاعات الثانوية. لم تستقر الحياة والخدمات الأساسية بعد ولم تعد الظروف كما كانت عليه قبل النزاع مما زاد من وطأة الفقر المدقع والعنف والنزوح وعدم الاستقرار بشكل عام. سيستهدف برنامج تثبيت الاستقرار في اليمن عدن أولاً والاعداد المتزايدة من العائدين صم سيقوم بتوسيع نطاق العمل الى المناطق الأخرى المحتاجة مع توسع الموارد لتوفير خطوط الخدمة الرئيسية التالية:

1. توليد المعرفة حول احتياجات الاستقرار المحلية
2. استعادة سبل كسب الزرق المتعثرة للسكان المتضررين من الأزمة
3. تعزيز آليات الحماية المجتمعية مع التركيز على النساء والشباب

التحديات التنموية

تواجه اليمن أزمة سياسية وإنسانية وتنموية غير مسبوقه. لم ينتقل اليمن بعد الربيع العربي بسلام بل سقطت في حرب كاملة في مارس. هناك حالياً أكثر من 80% من اليمنيين في حاجة إلى المساعدات الإنسانية وهو ما وضع ضغوطاً شديدة على الوكالات الإنسانية والتنمية التي تعاني من عجز في التمويل. حصل 48% فقط من خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2016 على تمويل¹. نزح أكثر من مليوني شخص منذ بدء الحرب وعاد مليون شخص من النازحين إلى منطقتهم الأصلية². أسفر النزاع حتى الآن عن خسائر في البنية التحتية وخسائر اقتصادية بقيمة 19 مليار دولار أمريكي³. منذ مارس 2015، تم الإبلاغ عن 7,054 حالة وفاة و36,376 جريح في المرافق الصحية في المحافظات المتضررة من النزاع⁴.

قبل النزاع الأخير، كانت اليمن فعلياً هي أكثر دولة المنطقة العربية فقراً وكانت تعاني من ضعف نتائج التنمية البشرية بالإضافة إلى النمو السكاني المرتفع والنزاعات المحلية المتكررة وانعدام الأمن الغذائي المزمن والانتقال السياسي غير المؤكد. انخفضت المؤشرات الاقتصادية بشكل أكبر بسبب النزاع المسلح العنيف الذي بدأ في 2015. تقدر مجموعة البنك الدولي أن الفقر قد تضاعف على المستوى الوطني بين عامي 2014 و2015 من 34.1% إلى 62% في المتوسط⁵. وفي 2015 تقلص الاقتصاد بحوالي 28% من إجمالي الناتج المحلي وتشير التقديرات أنه قد ينكمش بنسبة 20% مرة أخرى في عام 2016. أشارت نتائج مسح محدود أجرته منظمة العمل الدولية خلال شهر ديسمبر من العام 2015 إلى ارتفاع معدل البطالة بنسبة 15% - وهي ظاهرة تؤثر على النساء والشباب أكثر من غيرهم.

¹ اليمن: خطة الاستجابة الإنسانية - حالة التمويل. مأخوذ من الموقع التالي:

<http://reliefweb.int/report/yemen/yemen-humanitarian-response-plan-funding-status-11-october-2016-enar>

² فرقة العمل المعنية بالنزوح السكاني - التقرير الثاني عشر

³ تقييم الاحتياجات الأولية للأضرار، يوليو 2016، الأمم المتحدة، البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، البنك الإسلامي للتنمية

⁴ الأرقام إلى تاريخ 23 أكتوبر 2016. يُعتقد أن عدد الوفيات أعلى نظرًا لأن هذا التقرير لم يشمل إلا المنشآت الصحية التي أبلغت عن الوفيات

www.emro.who.int/yem/yemeninfocus/situation-reports.html

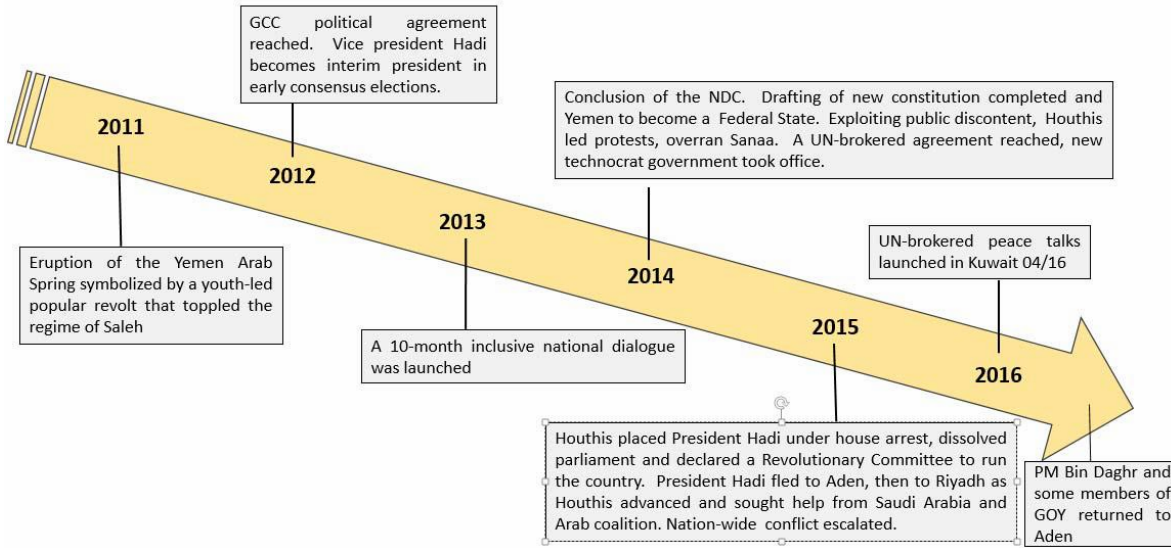
⁵ وثيقة ارتباط قطري للجمهورية اليمنية للفترة المالية 2017 - السنة المالية 18 - جمعية التنمية الدولية، مؤسسة التمويل الدولية ووكالة ضمان

الاستثمار متعددة الأطراف، مجموعة البنك الدولي، يونيو 2016، ص 6

تشمل الضغوطات الأربعة الأولى التي تهدد قدرة الأسر على المواجهة كما حددها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقييم ما بعد النزاع على ما يلي: (أ) انعدام الأمن (ب) غلق الطرقات والسرقة (ج) زيادة أسعار الموارد الإنتاجية (د) إغلاق الأسواق⁶. أدت الأزمة الحالية إلى تفاقم حجم وعمق الضغوطات الأربعة مجتمعة تاركة الأسر والمجتمعات الضعيفة معرضة لخطر كبير يتمثل في الفقر ولفترات طويلة وهو ما سيؤدي إلى نتائج سلبية دائمة. اختبر صبر و صمود الشعب اليمني إلى ابعده الحدود.

على مستوى الاقتصاد الكلي، تسبب انعدام الأمن وعدم القدرة على التنبؤ وارتفاع تكاليف النقل وعدم توافر السلع الأساسية بسبب قيود الاستيراد إلى تضخم شديد بما في ذلك على السلع الأساسية والوقود. مع عدم وجود دخل بسبب انخفاض إيرادات الضرائب وتعليق صادرات النفط والغاز ووقف الدعم المباشر للميزانية من المجتمع الدولي فإن التخفيضات الحادة في ميزانية الدولة لم تمنع العجز من النمو مما دفع البنك المركزي اليمني إلى استنفاد احتياطياته (تقلصت الاحتياطيات الأجنبية من 4.7 مليار دولار أمريكي في ديسمبر 2014 إلى 0.987 مليار دولار أمريكي في سبتمبر 2016) مما أدى إلى إيقاف صرف رواتب موظفي الحكومة بدأ من أغسطس 2016، مما أدى إلى آثار معيقة لعمل المؤسسات والشعب. كما أن البنك المركزي اليمني غير قادر الآن على إصدار خطاب اعتماد ليكفل المستوردين أو تثبيت سعر الصرف⁷، مما يخفض الواردات ويدفع الاقتصاد إلى عمليات النقد في السوق السوداء خارج البنوك⁸. أصبح البنك المركزي اليمني غير قادر على تعويض هذا النقص في النقد مما أدى إلى بطيء شديد وانهيار العمليات في القطاع المصرفي. إن انهيار شبكات الأمان الأخيرة مثل الرواتب العامة والوقود التجاري والواردات الغذائية وانهيار الخدمات العامة⁹ والصعوبات التي تواجهها البنوك يضعف ثقة المواطنين المنخفضة بالفعل تجاه المؤسسات.

التطورات السياسية الجدول الزمني غير الشامل للنزاع في اليمن



⁶ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2013. تقييم سبل المعيشة المتعددة الأبعاد في المناطق المتأثرة بالنزاعات في اليمن.
⁷ اعتبارًا من يناير 2017، استمر سعر صرف السوق السوداء في الارتفاع بنحو 340 ريال / دولار أمريكي، وهو سعر أعلى بكثير من السعر الرسمي البالغ 250 ريال / دولار أمريكي.
⁸ ارتفعت القيمة المقدرة للأوراق النقدية الصادرة والعملات خارج البنوك بنسبة 70٪ تقريبًا بين عامي 2014 و2016. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التحديث الاجتماعي والاقتصادي في اليمن 18، سبتمبر 2016.
⁹ دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "قياس أثر تعليق أجور القطاع العام على تقديم الخدمات الأساسية في قطاعي الرعاية الصحية والتعليم" أثر تعليق الرواتب العامة على التغيب ونوعية الخدمات

خلال قرابة عامين من القتال بين التحالف الذي تقوده السعودية لدعم حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي¹⁰ المعترف بها دولياً والحوثيين (الزيديين / الشيعة) الذين تحالفوا مع القوات التي كانت تحت حكم الرئيس السابق علي عبد الله صالح، بدأت محادثات السلام التي تتوسط فيها الأمم المتحدة في الانهيار وكان الشعب هو الضحية الرئيسية التي عانت من القصف الجوي والهجمات الصاروخية والقتال البري في المناطق الساخنة المحلية والحصار الاقتصادي.

في 19 سبتمبر 2016، استبدل الرئيس هادي محافظ البنك المركزي وأعلن أنه سينقل البنك من العاصمة التي يسيطر عليها الحوثيين مع الرئيس السابق صالح إلى العاصمة المؤقتة للحكومة في مدينة عدن الساحلية. من المتوقع أن تؤدي هذه الخطوة إلى تفاقم الوضع الاقتصادي كليا على المدى القصير، وتعميق الفجوة السياسية بين الشمال والجنوب مما سيحتاج الى جهوداً مستقبلية أكثر صعوبة للتفاوض على ايجاد حل سلمي للعلاقة المضطربة بين هذه المناطق.

أطلع المبعوث الخاص للأمم العام إسماعيل ولد الشيخ في يناير 2017 مجلس الأمن الدولي وطرح خريطة طريق لاستئناف محادثات السلام المؤجلة. ومازالت الاخبار غير المؤكدة وقت كتابة هذا التقرير ما إذا كانت الأطراف المتحاربة ستدرس بشكل إيجابي الجهود الدولية المتجددة للوساطة.

الاستراتيجية

قضية الاستقرار

يبدو ان الحل السياسي لإنهاء الحرب وإعادة بناء البلد المدمر بعيد المنال، شارفت الأسر اليمنية على الانهيار وتحتاج المؤسسات العامة التركيز على تأمين واستقرار الأراضي والمجتمعات المحلية كلما أمكنها ذلك. تحتاج الحلول سريعة الأثر إلى حماية وتمكين الجهات الفاعلة المحلية لتخفيف الاضطرابات التي اصابت سبل كسب الرزق والخدمات ومنع تكرار حدوث النزاع وخلق بيئة مواتية للانتعاش وإعادة الإعمار على المدى الطويل. يتطلب الاستقرار اتباع طرق متعدد الأوجه لمعالجة احتياجات الفئات الأكثر ضعفا الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى تمكينها من الشعور بالأمن والتمسك بحقوقها. ويسعى الاستقرار أيضاً إلى إنشاء مساحة للمواطنين لبناء و / أو تجديد الثقة مع مؤسساتهم ويسمح للسلطات الشرعية إعادة التزامها بتقديم الخدمات والحماية. وفي سياق اليمن، يُفهم الاستقرار على أنه التزام ثلاثي الأبعاد:

1. يحمي السكان المتضررين من النزاع
2. يشجع ويدعم عملية السلام
3. يجهز للانتقال إلى الانتعاش وإعادة الإعمار

يجب أن تكون تدخلات تحقيق استقرار مرنة بحيث يمكن تبنيها في البيئة المعقدة الهشة. شهدت مدينة عدن الساحلية الكبرى والتي كانت خالية من القتال الرئيسي منذ يوليو 2015 توطيدا لسلطة الدولة وتحسين في الجوانب الأمنية وعودة الوزراء الرئيسيين من الحكومة المعترف بها دوليا. يعتبر العديد من المحللين وأصحاب المصلحة عدن بمثابة اختبار لوضع السلام بعد انتهاء النزاع ولبدء مرحلة الانتعاش بعد انتهاء النزاع. ومع ذلك، فإن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية للمدينة لا تزال هشة ومازالت الدولة تكافح من أجل تعزيز التقدم الأمني والسياسي. تتطلب عدن وغيرها من مناطق النزاع غير النشطة دعماً إضافياً للمساعدة في منع الانتكاسات السلبية التي من شأنها أن تؤخر بشكل خطير السلام وإعادة الإعمار لان هذه الانتكاسات تهدد بالعودة إلى النزاعات الثانوية. لم تستقر الحياة والخدمات الأساسية مثلما كانت عليه في ظروف ما قبل النزاع حيث زادت رقعة الفقر المدقع والعنف والنزوح وعدم الاستقرار بشكل عام. لتسليط الضوء على هذه الهشاشة، في 2016، استمرت الحوادث الأمنية الكبيرة في عدن حيث ظهر العديد من حوادث الإرهاب والجرائم والنزاع الاجتماعي. يظهر استياء المواطنين بشكل واضح حول انقطاع الكهرباء والمياه إلى جانب قطع صرف الرواتب أو تأخرها طويلاً وانخفاض السيولة المصرفية. في أكتوبر 2016، فشل هجوم على مبنى البنك المركزي اليمني الجديد. انشئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مكتبا فرعيا في عدن، يقوم المكتب الفرعي بتقديم المساعدات الضرورية لإنقاذ الأرواح للمجتمعات المتضررة في عدن ولحج وأبين منذ يونيو 2015، بناءً على مجموعة التدخلات الموجودة مسبقاً التي كانت تنفذها شبكة موثوقة من الشركاء بما في ذلك السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية. عدن والمحافظة المحيطة بها مناسبة لتقديم أنشطة استقرار متكاملة. إن المخاطر كبيرة امام تعزيز عوائد السلام وجعل فترة ما بعد النزاع صمود أمام مواطن الضعف الأمنية والاجتماعية والاقتصادية.

¹⁰ يؤكد قرار مجلس الأمن 2216، الصادر في 14 أبريل 2015 دعمه لشرعية الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، ويكرر دعوته لجميع الأطراف والدول الأعضاء إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها تقويض الوحدة والسيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية لليمن، وشرعية رئيس اليمن.

يعتمد نهج الاستقرار المقترح على تحليل مواطن الضعف المباشرة بعد النزاع وتأثيراتها المختلفة على النساء والرجال والفتيات والفتيات كما يتضمن التخطيط للانتقال إلى الانتعاش والتنمية على المدى الطويل. تم إجراء ذلك من خلال سلسلة من التقييمات السريعة في عام 2015 وتم تحديثها باستخدام أداة تقييم وضع الأمن الإنساني في أواخر عام 2016 والتي تحدد الأولويات العاجلة التي تؤثر على صمود المجتمعات والسكان المتضررين. يهدف برنامج استقرار اليمن إلى البناء على الأسس التي إنجازتها المساعدات الإنسانية في المناطق المستهدفة.

سيساهم المشروع أيضًا في تحقيق 16 هدفًا من أهداف التنمية المستدامة المعتمدة - الأهداف العالمية - والتي تسعى إلى "إيجاد مجتمعات مسالمة وشاملة لتحقيق التنمية المستدامة وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة ومسؤولة وشاملة على جميع المستويات".

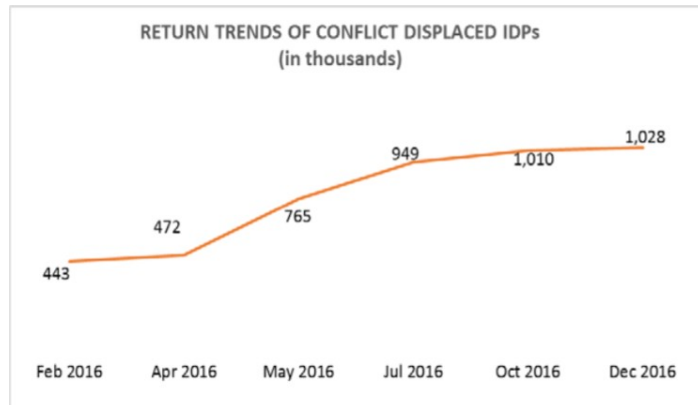
النازحون والعائدون

هناك مليونين نازح¹¹ من اليمنيين مما يشكل ضغطًا إضافيًا على الموارد العامة الشحيحة وخاصة في المجتمعات المضيفة حيث تزيد هذه الضغوطات من تفاقم التوترات المحلية. كان مستوى قبول النازحين منخفض في بداية الأزمة. أظهرت نتائج تقييم سريع قام به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منتصف 2015 أن أكثر من 50% من الذين تم سؤالهم أعطوا أولوية أقل للنازحين عندما كانت فرص العمل نادرة¹².

كما أفاد التقييم نفسه أن 41.3% من العينة شهدوا تغييرات في الأنشطة المدرة للدخل في التسعين يومًا السابقة.

لوحظت زيادة كبيرة بشكل عام في عدد العائدين من النازحين من فبراير 2016. أما في يوليو 2016 فقد زادت الأرقام بنسبة 125%.

اتجاهات عودة النازحين لأماكنهم بعد نزوحهم بسبب النزاع من فبراير إلى ديسمبر 2016. المصدر: فريق العمل المعني بحركة السكان - التقرير الثاني عشر (أكتوبر 2016)



أظهر تقرير فريق العمل المعني بحركة السكان الثاني أن 31% من العائدين يستخدمون أموالهم الموفرة بينما (19%) لديهم دخل أما (12%) فكانت أولوياتهم القصوى إيجاد مصدر للدخل خاصة في ظل الظروف المعيشية القاسية وتعطل سبل كسب الرزق. يتركز 80% من العائدين في أمانة العاصمة (العاصمة صنعاء) وتعز ولحج وشبوة وعدن حيث إن عدن هي المحافظة التي استضافت أكبر عدد من العائدين. إضافة إلى ذلك، عند سؤالهم عن نواياهم في الأشهر الثلاثة المقبلة أشار 81% من النازحين إلى أنهم سيعودون إلى موطنهم الأصلي وهو ما يشير إلى أن حجم حركة العائدين ستزيد بشكل كبير في الفترة القادمة¹³.

¹¹ التقرير الثاني عشر، فريق العمل المعني بحركة السكان، يناير 2017

¹² مرصد اليمن - التماسك الاجتماعي - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليمن، مايو 2016. رابط الوصول

http://www.ye.undp.org/content/yemen/en/home/library/crisis_prevention_and_recovery/yemen-resilience-monitor-communities-coping-with-conflict/

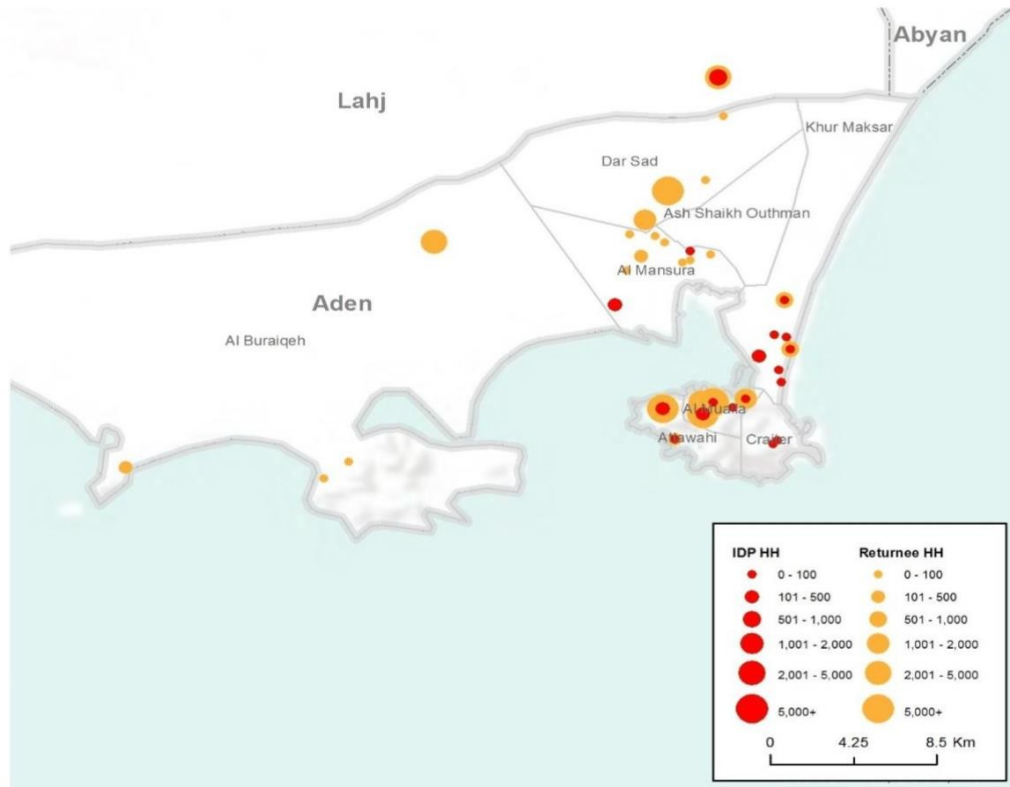
¹³ التقرير الحادي عشر، فريق العمل المعني بحركة السكان

قامت فرق العمل المعنية بحركة السكان بتقييم متعدد القطاعات (2016) وتحليل عوامل الجذب والدفع للعائدين والنازحين ووجدت أن التأكد من الأمن والحصول على الدخل وتوفير الخدمات تلعب دوراً رئيسياً في اتخاذ قرارات العودة ومكان العودة حيث أظهر التقييم أنه تم تصنيف الأمن والسلامة كعوامل رئيسية متعلقة بالأزمة وإنها تؤثر على سبل كسب عيش المجتمع في ثلثي المواقع التي شملتها الدراسة. كانت النوايا طويلة الأجل للنازحين مشروطة بالحالة الأمنية السائدة وذلك في 83% من المناطق التي شملتها الدراسة، وبالمثل يمثل الأمن والسلامة العامل الرئيسي الذي يؤثر على حياة العائدين في 75% من المناطق، مما يؤثر على قرارهم بالبقاء وبنسبة (75%). يشير هذا إلى عامل قوة الجذب وطبيعة التعزيز الذاتي لتحقيق الاستقرار الناجح في مناطق العودة.

يعد الغذاء والوصول إلى مصادر الدخل هما الاحتياجات الأساسية للعائدين تليها تأتي المساعدات النفسية والاجتماعية. يشير هذا إلى أن الاستجابة الفعالة التي تستهدف هذا الجزء يجب أن تعالج على حد سواء الاحتياجات العاجلة الناشئة عن سنة وأكثر من النزوح وان تمهد الطريق لمسارات الإنعاش التي يمكن أن تحافظ على الاسس الأولية لتجاوز الفجوة في التنمية الإنسانية.

عاد 90% من النازحين السابقين إلى 33 مديرية ليشكلوا "تجمعات واضحة للعودة". يعتمد معدل العودة أيضاً إلى حد كبير على الظروف الاجتماعية والاقتصادية في هذه الاماكن لضمان السلامة والكرامة وإعادة الإدماج الفعال. تستضيف أربع من المديريات الخمس في محافظة عدن أكبر عدد من العائدين والمديريات هي: كريتر والتواهي والمعلا ودار سعد. هذه المديريات هي المكان الذي سيقوم برنامج تثبيت الاستقرار في اليمن بتنفيذ أولويات تدخلاته مع التوسع في التخطيط لمديرات أخرى في عدن وفي المحافظات المتضررة الأخرى عند زيادة الموارد.

خارطة توضح وجود النازحين والعائدين في محافظة عدن. المصدر: فرق العمل المعنية بحركة السكان. التقرير الثاني عشر



يجب ان يتم تصميم عمليات الانعاش بناء على زيادة التواصل والتفاعل بين زعماء القبائل والإدارات المحلية والمليشيات والسكان بطريقة تتيح لهم جميعاً فرصة المشاركة في العمليات السياسية والاقتصادية بسلام وإيجاد حلول استشارية للتخفيف من التهديدات الخارجية. يحتاج العدد الكبير من النازحين السابقين الذين عادوا إلى عدن والمحافظات القريبة الأخرى إيجاد طرق سريعة لتحقيق الاستقرار في سبل كسب الرزق وإعادة التواصل مع مجتمعاتهم واستعادة الثقة في المؤسسات والشعور بالأمان. سيتم تنفيذ برنامج استقرار اليمن لتكملة التدخلات الإنسانية لمجموعة من المستفيدين من المساعدات واعتماد المبادئ المنصوص عليها في الاستراتيجية المستقبلية للحلول الانتقالية والمتواصلة للنزوح التي تقودها كتلة الحماية والتأهيل في حالات الطوارئ - إعادة تأهيل المجتمع.

الدروس المستفادة ونظرية التغيير

أثبتت تجربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السابقة في تنفيذ مشاريع الإنعاش المبكر متعددة القطاعات في مجتمعات ما بعد النزاع أنه قد يكون هناك القليل من العنف أو النزاعات الخطيرة داخل الوحدات المجتمعية (مثل القرى أو الأحياء) وان هذه المجتمعات غير مجهزة بآليات مناسبة لمعالجة مشاكل الأمن والحماية. كما انهم يواجهون صعوبات في تثبيت الشعور بالأمان الشخصي في المجتمع وتسييج الجهات الفاعلة الخارجية ومنع امتداد النزاعات الوطنية أو الإقليمية أو الطائفية. من خلال هذه المشاريع عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن أن هناك رأس مال بشري واجتماعي قوي متاح لكسب سبل كسب العيش والعمل ان هناك حاجة إلى بذل الجهود لرفع فوائد سبل كسب العيش وإكمالها بإجراءات الحماية ضد التطرف الشبابي والعنف الجنسي والعنف ضد النوع الاجتماعي الذي يؤثر على منطقتهم.

نظرية التغيير للبرنامج المقترح هي كما يلي: في حال كانت سبل العيش والخدمات الأساسية واجراءات الحماية والسلامة تسير بشكل جيد على مستوى المجتمع وتم تحديد مصادر القلاقل الأمنية وتخفيفها فان روية الناس وأرائهم تتحسن حول استقرار المجتمع كما ستزيد فرص الاستثمار في سبل العيش والخدمات العامة وستزيد فرص استدامة عودة النازحين وسيتم الانتعاش بشكل أسرع وسيتم منع النزاعات مستقبلا. وبهذا يخاطب جميع النواحي البرمجية المتوقعة لبرنامج تحقيق الاستقرار باليمن إلى جانب المنحة الأولية من اليابان والتي تركز على سبل المعيشة واجراءات الحماية.

تتضمن نظرية التغيير الافتراضات الأساسية التالية:

- الأوضاع الأمنية في مواقع المشروع مواتية
- يعد تقييم احتياجات المجتمع المتعلقة بالوضع هام جدا ولايد من معالجتها بشكل شامل
- توفير موارد مالية كافية لتوفير اجراءات التمكين والحماية لتلبية الاحتياجات الشاملة للمجتمعات
- توجد امكانات مجتمعية داخلية قادرة على تلبية هذه الاحتياجات (مثل المساعدات الذاتية وقدرة المجتمع على الحشد...الخ)
- سيستمر دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية وعلى المؤسسات الحكومية توفير الحماية مع ربط البرامج ذات الصلة باستعادة الخدمات الأساسية الحيوية من خلال دفع حوافز الطوارئ
- لن تتضرر أصول المجتمع والبنية التحتية التي تم إصلاحها من جراء الغارات الجوية والقتال في الميدان
- سيتم تعميم حساسية النزاع لضمان الارشادات الوقائية
- تساعد الأنشطة التكميلية في معالجة أمن المجتمع والخدمات الأساسية

ستوفر نتائج "أثر سريع" لإعادة بناء الثقة ودعم عملية السلام وإعادة الإعمار.



حشد الموارد

سيتم وضع خطة لحشد الموارد لتقليل الفجوة التمويلية للمشروع الحالي بحيث تحدد الخطة المانحين الرئيسيين المحتمل الحصول على دعم مباشر وموازٍ منهم لتحقيق النتائج المقترحة. أثناء كتابة هذا التقرير كان هناك عدد من المحادثات الثنائية مع المانحين والتي تتطلب وقتاً إضافياً انتظاراً للرد. يشمل الشركاء المحتملون المانحين الذين يدعمون بالفعل الجهود الإنسانية وجهود الإنعاش في اليمن وبالطريقة التي أبلغ بها نظام التتبع المالي التابع لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية واجتماعات الجهات المانحة المنتظمة في اليمن أو خارجها، بما في ذلك الجهات المانحة غير التقليدية مثل المؤسسات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. سيتم تحديث خطة حشد الموارد ومراجعتها كل ثلاثة أشهر من قبل مدير المشروع. من المفترض خلال العمر الافتراضي للمشروع دعم بيئة مواتية للعودة المستدامة وإعادة الدمج، لأن هذا سيعزز الفرص لمشاركة المانحين الذين يسعون إلى الانتقال إلى ما بعد المساعدات الإنسانية ويسعون بشكل خاص للوصول إلى الشركاء العرب الإفريقيين.

النتائج والشراكات

سيركز برنامج تثبيت الاستقرار في اليمن على تحقيق النتائج التالية من خلال المنحة الحالية المقدمة من حكومة اليابان مع السعي لتوسيعها من خلال حشد موارد إضافية:

نتيجة النشاط 1: المعرفة المولدة لتحليل وترتيب احتياجات الاستقرار

سيتم إجراء تقييمات متكاملة سريعة في المناطق المستهدفة كنقطة دخول أولية لتحديد احتياجات وأولويات استقرار المجتمع. سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتحديث المعلومات الأساسية التي قام بجمعها في 2015 في المديرية التي قد يتدخل فيها البرنامج المقترح. ستتم استكمال التصميم الكمي من خلال تحليل النزاع القائم على المجتمع والأدوات النوعية الأخرى لإثراء التحليل. لم تفسر تحليلات النزاع التي أجريت على المستوى الوطني كما في عامي 2013 و2015 الارتباطات والديناميكيات بين دوافع النزاع على مستوى المجتمع. على سبيل المثال، قد يشمل ذلك كيف يمكن أن يتطور نقص الخدمات أو فرص كسب الرزق أثناء النزاع، وكذلك تحديد المفسدين الذين يسهمون في الأعمال السلبية. لذلك، قد يتم تصميم منهجيات نوعية أخرى لتقييم المواقف المعقدة من خلال جمع القصص (المعلومات النوعية) وتوفير مساحة مفتوحة للمبحوثين للتعبير عن آرائهم بحرية أكبر، وبشكل مفيد يمكن من خلاله الكشف عن مواضع الضعف بما في ذلك مراقبة التماسك الاجتماعي. سيؤدي الجمع بين التقييمات الكمية والنوعية إلى توجيه مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة وتقييم المشروع لتصميم سياق محدد. سيتم استهداف نفس المجتمعات والاستفادة من مختلف مسارات برنامج تثبيت الاستقرار في اليمن ومن ضمن الأمور التي سيستهدفها استعادة سبل العيش والرزق وتحسين الأمن وحرية الحركة. وبهذه الطريقة ستستفيد المجتمعات من منهجية شاملة لإعادة بناء مجتمعاتها وتماسكها الاجتماعي، مما يؤدي إلى زيادة الثقة في توقعاتها الشاملة للاستقرار على المدى الطويل.

نتيجة النشاط 2: استعادة سبل الحياة والرزق للسكان المتضررين من الأزمة

تعطلت سبل العيش وموارد الرزق بشدة بسبب الأزمة المستمرة، التي تفاقمت بسبب فترات النزوح الطويلة. سيعزز برنامج تعزيز الاستقرار اليمن يعيد احياء سبل ومارد العيش، مع التركيز بشكل خاص على الفئات الهشة وربط المشاركين بتطوير المهارات (المهارات الفنية والحياتية والتجارية) والوصول إلى التمويل (المنح أو اطقم وادوات البدء) لدعم إنشاء المشروعات الصغيرة في القطاعات ذات الأهمية الاجتماعية مثل التصنيع الزراعي والمخابز والمدرسين الخصوصيين ومقدمي الخدمات الصحية وإعادة التدوير وما إلى ذلك.

تعزيز مشاركة المرأة سيتم من خلال استراتيجيات منفصلة من حيث التصميم والتنفيذ في تدخلات سبل المعيشة، حيث أن النزاع منح المرأة اليمنية إمكانية الوصول الى فرصاً اقتصادية جديدة كما ان النساء غالباً أصبحن المعيل الرئيسي لأسرهن. سيتم اخذ هذا من الدروس المستفادة من مشروع التمكين الاقتصادي للمرأة (2015-2016) الذي تموله اليابان والذي أظهر الأثر الإيجابي لمشاركة النساء المستضعفات لتحقيق تطلعاتهن الاقتصادية في الاعتماد على الذات.

نتيجة النشاط 3: تعزيز آليات حماية المجتمعات المتضررة من النزاع مع التركيز على النساء والشباب

أدى استمرار النزاع إلى زيادة عدد الأشخاص المعرضين للخطر، بما في ذلك النازحين والمجتمعات المضيفة والمجتمعات المتأثرة الأخرى. ولهذا سيتم توفير المساعدات لتأمين الجانب الاقتصادي في إطار النتيجة الثانية وسيعتمد النشاط الثالث على النتيجة الثانية والدعم الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السابق للتدخلات النفسية والاجتماعية وأنشطة العدالة وحقوق الإنسان وتدخلات السلامة لحماية وتمكين الناجين. بينما سيتم ضبط أنشطة محددة بناءً على الاحتياجات المحددة في إطار نتيجة النشاط الأول وبالتالي فإن خطوط الخدمة الرئيسية المقدمة ستكون على النحو التالي:

- الإحالة إلى مقدمي الخدمات النفسية والاجتماعية (يُشار إليها على أنها ثاني أعلى حاجة للعائدين بعد الحصول على الدعم المالي¹⁴). هذا مهم بشكل خاص لتخفيف النتائج المؤلمة للنزاع واستعادة كرامة الضحايا وتحقيق إعادة التنشئة الاجتماعية.
- تحديث البنية التحتية الخفيفة لمؤسسات الحماية / السلامة المحلية لدعم تقديم الخدمات للسكان (من خلال توفير الطاقة الشمسية)
- بناء قدرات آليات تقديم العدالة والوساطة الرسمية وغير الرسمية والاستجابة للطلبات المتزايدة على الحماية والإصلاح والخدمات القانونية. سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتدريب المحكمين والوسطاء غير الرسميين على معايير حقوق الإنسان العالمية. سيتم إنشاء عيادات للمساعدة القانونية الثابتة / التناوبية والمتنقلة لتزويد الضحايا والسكان المستضعفين بالمشورة القانونية وكذلك إصدار الوثائق القانونية. وقد أوصى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقييم مثل هذا الدعم¹⁵. ستضمن جميع الإجراءات مراعاة ادماج النوع الاجتماعي والتركيز على تلبية الاحتياجات الخاصة بالنساء والفتيات ومراعاة الخصوصية اليمينية في هذا الشأن.

نتيجة النشاط 4: تأسيس إدارة المشروع بشكل فعال لتحقيق نتائج المشروع

سيقوم المشروع بتشكيل فريق التنفيذ الخاص به وقيادة تحقيق النتائج وفقاً لقواعد ولوائح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

نوافذ النشاط الأخرى:

مع توسيع موارد المشروع، سينظر مشروع استقرار اليمن في نوافذ الأنشطة الأساسية الأخرى للاستجابة لاحتياجات الاستقرار المعقدة والمتغيرة للمجتمعات. وسيتم تطويرها وإدراجها كجزء من مشروع استقرار اليمن لتقديم منهجية برامجية قائمة على الاحتياجات وزيادة القدرات الحالية وهيكل التنفيذ الموجود فعلياً. قد تشمل نوافذ النشاط الإضافية ما يلي:

- إصلاح / تطوير البنى التحتية المجتمعية: أي إزالة أنقاض الرصاص والحطام في المناطق التي شهدت نزاعاً شديداً وتطوير البنى التحتية مع اعطاء أهمية كبيرة لتسهيل إحياء سبل المعيشة وتقديم الخدمات العامة مثل توفير مصادر الطاقة البديلة والمعدات لمراكز الرعاية الصحية الأولية والأسواق والمراكز المجتمعية والمدارس والبنى التحتية الأخرى التي تحمل مسؤوليات اجتماعياً لدعم الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات.
- تعزيز الوظائف الحكومية الأساسية: أي تحسين قدرات السلطات المحلية (على مستوى المديرية والمحافظات) على تقييم احتياجات الشعب وتحديد أولوياتهم واستئناف تقديم الخدمات العامة وجمع الإيرادات المحلية ودعم الشفافية والمساءلة تجاه المواطنين.
- تعزيز أمن المجتمع وتحسين ثقة المواطن بالشرطة: أي تنفيذ خطط الأمن والسلامة المجتمعية التشاركية بناءً على تقييمات أمن المجتمع التشاركية وإنشاء وتسهيل منتدى الشرطة المجتمعي... إلخ.
- إشراك الشباب والمجتمع المدني: أي دعم المبادرات التي يقودها الشباب والمشاركة المدنية للمجتمع المدني مثل الحوارات غير الرسمية وحملات التوعية حول القضايا الأساسية لمشروع استقرار اليمن (السلام والاستقرار) لدعم حشد المجتمع ومشاريع المساعدات الذاتية.

¹⁴ التقرير الثاني عشر، فريق العمل المعني بحركة السكان - يناير 2017

¹⁵ بدوى الدوسري ، د. عادل الشرجي ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "تقييم الحكم الرسمي وغير الرسمي في اليمن" - يوليو 2014